60

حركة البناء الوطني
NATION BUILDING MOVEMENT
Syrian Nation Builders

الأربعاء السوري 2022/7/20

SYRIAN WEDNESDAY
الأربعاء السوري
مساحة للرأي والتنوع

التعليم العالي: من الاستيعاب إلى التنمية

"الأربعاء السوري"

الجلسة الستون

التعليم العالي: من الاستيعاب إلى التنمية

تعتبر الجامعة من القطاعات الاستراتيجية الهامة التي تعكس صورة الواقع المجتمعي والتقدم العلمي في المجتمعات، ودليلاً على قدرة الكوادر الأكاديمية على التفاعل مع المجتمع ومشكلاته وتقديم الحلول والنهوض والسير في طريق التقدم ومواكبة احتياجات العصر.

اعتمدت سياسة الاستيعاب الجامعي في سوريا على قبول الطلاب الناجحين في الشهادة الثانوية، وفقاً لمفاضلة يتم على أساسها توزيع الطلاب على الاختصاصات المختلفة، الأمر الذي أدى لإشكاليات تتعلق بتضخم الجامعات وازدياد أعداد الخريجين بما لا يتلائم مع سوق العمل وحصول فجوة بين مخرجات الجامعة ومتطلبات سوق العمل، وانتشار ثقافة مجتمعية تركز على التعليم الأكاديمي دون المهني، كما أثرت الحرب على القطاع التعليمي وخاصة الجامعي منه لناحية تضرر بعض المباني الجامعية وهجرة الكوادر وتأثيرات العقوبات والحصار.

في ظل هذا الواقع يبرز الحديث عن إعادة هيكلة سياسة الاستيعاب الجامعي في الجامعات الحكومية والخاصة، بما يتلائم مع سوق العمل وتحسين جودة التعليم الجامعي، و دور الجامعات في عملية التنمية ، وفي التحضير لمتطلبات مرحلة التعافي ومعالجة آثار الحرب وتعزيزالتماسك الاجتماعي في المجتمعات المحلية التي تحتضن الجامعات.

لمناقشة هذه الأفكارعقدت حركة البناء الوطني الجلسة رقم ستون من برنامج الأربعاء السوري بتاريخ 20/ 7 / 2022 بعنوان:

التعليم العالي: من الاستيعاب إلى التنمية

وذلك بمشاركة مجموعة من الخبراء والناشطين ومن الجامعات والمعاهد العامة والخاصة، في مكتب الحركة بدمشق فيزيائياً، وعبر منصة (Google Meet)، وهم كل من السيدات والسادة :

	الاسم	المحافظة	نمط المشاركة
1	عبدالله الجدعان	ميسر الجلسة- ناشط مجتمعي	فيزيائي
2	أنس جودة	رئيس حركة البناء الوطني	فيزيائي
3	أحمد طُبل	مؤسس نادي شام الثقافي	فيزيائي
4	باسم نعمان	باحث مساعد في حركة البناء الوطني	فيزيائي
5	رواد بلان	ناشط مجتمعي	اونلاين
6	سامر ضاحي	رئيس قسم الأبحاث في حركة البناء الوطني – مدير برنامج "الأربعاء السوري"	فيزيائي
7	سمر علي	دكتوراه في علم اجتماع	أون لاين
8	سيرين علي ديب	طالبة طب	فيزيائي
9	عائشة ناصر		فيزيائي
10	علاءالدين زيات	هندسة زراعية- اسطنبول	أون لاين
11	فوز جحجاح	ناشطة وباحثة – اللاذقية	أون لاين
12	محمد لبابيدي	مدير مركز شباب- دمشق	فيزيائي
13	ميساء الجردي	صحفية في جريدة الثورة	فيزيائي
14	نهى مكاري		فيزيائي

المحور الأول- إشكالية سياسة الاستيعاب الجامعي وأثرها على كفاءة التعليم العالي:

تُعتمد سياسة الاستيعاب الجامعي في دول العالم المختلفة، إلا أن طريقة الاستيعاب الجامعي والقبول تختلف من دولة لأخرى، بالنسبة لسوريا اعتبر الاستيعاب الجامعي حق دستوري للطلاب لمواصلة تعليمهم ، وذلك لضمان المساواة بالتعليم، إلا أن هذه السياسة أفرزت منطق قائم على استيعاب جميع الطلاب في التعليم العالي سواء العام منه أوالخاص أوالموازي، وأدى ذلك لتشوهات طالت تلك السياسة ومخرجاتها، لناحية اعتمادها على الكم دون مراعاة النوعية والجودة لتلك المخرجات، وتخمة في عدد الخريجين بما لا يلائم الاحتياج المجتمعي وسوق العمل، الأمر الذي أدى لحدوث فجوة بين مخرجات التعليم

العالي وسوق العمل، وهنا يمكن الحديث عن عدة أمور تتعلق بسياسة الاستيعاب الجامعي:

- **ارتباط سياسة الاستيعاب الجامعي بالحق الدستوري في المساواة بالتعليم:** كما ترتبط بالسياسات الاقتصادية والاجتماعية، والنظرة الأبوية القائمة على استيعاب الجميع في التعليم الجامعي لتأمين مستقبلهم أو خوفاً من ضياعهم وتسربهم، دون النظر إلى الحاجة الحقيقية لهم في سوق العمل، واقتصار تفسير المساواة الدستورية بتحميل الحكومة أعباء كبيرة جراء هذه النظرة.
- **تحديد المفاضلة لخيارات الطلاب:** تعتمد سياسة الاستيعاب الجامعي على مفاضلة تقوم على مجموع العلامات في امتحان الشهادة الثانوية، ومن ثم التقدم لمفاضلة عامة تحدد للطالب الكلية التي يتوجب عليه الدراسة فيها وفق سلم الدرجات، إذ تنال الاختصاصات الطبية والهندسة أعلى معدلات القبول ويليها الاختصاصات الأخرى، لكن موضوع المفاضلة والعلامات قد لا يكون دقيقاً ويتأثر بعدة عوامل:
  - عدم مراعاة رغبات الطلاب؛ فالأساس في المفاضلات هو الدرجات وليس رغبات وميول الطالب، بما يتيح له دخول الاختصاص الذي يرغب ويجد فيه شغفه، فيكون الطلاب في السنوات الأولى في حالة اغتراب عن الفروع التي يقومون بدراستها.
  - استعمال الطالب بعض الأساليب الملتوية للحصول على الدرجات من اجل ارتفاع حظوظه بالمفاضلة.
  - السياسة التعليمية لمرحلة ماقبل التعليم الجامعي؛ خاصة لناحية المواد التي تعتمد أساساً على الحفظ والاستعادة، ومنها مواد تحتاج لتركيز وفهم أكثر، وهو أمر متفاوت بين طالب وآخر، بالتالي العلامات في الشهادة الثانوية لا تأخذ بالاعتبار الفروق الفردية.
  - اعتماد عدد المقاعد على اساس السعة المكانية في الكليات وليس على اساس الاحتياج المجتمعي.
- **النظرة المجتمعية والصورة النمطية لبعض الاختصاصات:** يتأثر اختيار الطالب للاختصاص الجامعي بشكل كبير برغبات الأهل والنظرة المجتمعية لبعض الاختصاصات، بغض النظر عن الاحتياج المجتمعي ومتطلبات سوق العمل، فالفرع الذي يحتاج لمعدلات أعلى هو الأكثر قيمة، مما أدى لاتجاه أصحاب المعدلات العالية

في الشهادة الثانوية لدراسة الاختصاصات الجامعية المتعلقة بالطب والهندسة دون المعاهد والاختصاصات الأدبية والمهنية الأخرى.

أمام هذا الواقع تواجه سياسة الاستيعاب الجامعي تحديات يمكن ملاحظتها بـ:

- الاستمرار بسياسة الاستيعاب نفسها دون مراعاة ميول ورغبات الطالب أو قراءة الاحتياج ومتطلبات سوق العمل والتغييرات التي طرأت على المجتمع، بحيث أصبحت آلية القبول الجامعي خاضعة للعرض والطلب، وقدرة الكليات والمباني الجامعية والمدرجات على استيعاب الطلاب، كما أصبح الالتحاق بالجامعة أحد الأساليب لتأجيل الخدمة الإلزامية للشباب.
- إن عدم قراءة الاحتياج المجتمعي واستشراف الاختصاصات التي يمكن أن يحتاجها المجتمع في المستقبل، وعدم تلاؤم الخريجين مع متطلبات سوق العمل، أدى لوجود آلالاف الطلاب الخريجين سنوياً، يمتلكون معلومات نظرية ويفتقرون للمهارة من ناحية، ولا يجدون فرصة عمل تناسب اختصاصهم من ناحية أخرى، مما يدفعهم للانخراط في أعمال لا تتوافق مع اختصاصهم.
- التحديات المتعلقة بالسياسة التعليمية منذ المراحل الأولى للتعليم حتى المرحلة الجامعية، واعتماد الطريقة التقليدية القائمة على الحفظ والاستعادة، وعدم التركيز على مهارات التحليل والتفكير والبحث والنقاش في التعليم، وهذا ما استمر حتى المرحلة الجامعية باعتماد الكتاب الجامعي والذي يمكن أن يبقى معتمداً لعدة سنوات دون مراعاة التطور الحاصل في العلوم،مما أثر على جودة التعليم والمناهج و طرائق التدريس.
- تأثيرات الحرب والعقوبات على العملية التعليمية لناحية الضرر الذي لحق ببعض المباني الجامعية والوسائل التدريبية وهجرة الكوادر التدريسية وصعوبة نشر الأبحاث في الخارج، وتأثير خروج الجامعات السورية من التصنيف العالمي للجامعات،
- آثار الحرب، سواء داخل الجامعة أو خارجها، حيث انتقل الاستقطاب في بعض المراحل إلى داخل الجامعة وأثر على التفاعل بين الطلاب. كان هناك خوف من الآخر، وبنفس الوقت كان هذا المكان هو المساحة المضبوطة التي يمكن التفاعل فيها، على الرغم من أنها لم تكن تملك المواصفات المطلوبة لهذا التفاعل.
- عدم وجود رؤية عامة كسياسة تعليمية واضحة لمرحلة التعليم الجامعي وتعليمات القبول،.
- عدم اعتراف الجامعات نفسها بنفسها، أو بالتعليم قبل الجامعي، من خلال اعتماد سنوات تحضيرية لبعض الفروع، أو اختبارات في نهاية السنوات الجامعية، ويمتد

عدم الاعتراف إلى سوق العمل والنقابات من خلال خضوع الخريجين لاختبارات في حال انتسابهم لبعض النقابات.

- عدم ربط مرحلة التعليم المهني بالتعليم الجامعي، خاصة عند انتقال طالب التعليم المهني إلى المرحلة الجامعية، لناحية معاناة الطلاب في بعض المواد والمناهج التي تكون غريبة عنهم.
- وجود تفاوت في نسب القبول في المفاضلة تحت اسم المحافظات النامية الأمر الذي يخل بمبدأ تكافؤ الفرص.
- تضخم الجامعات الحكومية وازدياد أعداد الطلاب فيها بما يؤدي لازدحام الطلاب ويؤثر على جودة التعليم، وعدم التوازن بين عدد أعضاء الهيئة التدريسية وعدد الطلاب ، بالاضافة لعدم التوسع الأفقي للجامعات في بعض المناطق والمحافظات.
- إشكالية الجامعات الحكومية التي تهيمن عليها سياسات غير منفتحة وغير منتجة، واعتماد الجامعات الخاصة على عقلية الربح .
- محدودية التفاعل بين الجامعة والمحيط بها من الأطراف المحلية والمجتمعية والاقتصادية، بحيث لا وجود لبصمة الجامعة أو ما يدل على وجودها في المنطقة، والافتقار لوجود بعض التخصصات التي تحتاجها البلاد (إعادة الاعمار، أطراف صناعية، بنية تحتية).

أما من ناحية دور القطاع الخاص فيمكن أن يلعب دوراً في سياسة الاستيعاب الجامعي، من موقع الشراكة الاستراتيجية مع القطاع العام، ليس فقط من باب تخفيف الأعباء على الحكومة في قطاع التعليم، بل من خلال جملة فرص:

- الاستثمار بالقطاع، حيث أن العديد من الدول، مثل ماليزيا، ينشط فيها استثمار القطاع الخاص للجامعات، وهو قطاع يحقق لها ربحية عالية، وفي سوريا ازداد انتشار الجامعات الخاصة وحظيت بتسهيلات لناحية إجراءات الإنشاء، لكنها لم تحقق زيادة في التنافسية مع الجامعات الحكومية، ولم تؤد إلى تحسين جودة التعليم أو تخريج طلاب أكثر كفاءة.
- تشجيع مشاركة القطاع الخاص في التعليم العالي عن طريق منح تسهيلات وميزات تفضيلية للمؤسسات التي تستوعب وتستقبل طلاب من فروع جامعية او معاهد مختصة لإجراء الأبحاث التطبيقية، والدراسات العملية التي تفتقر لها جامعاتنا، وبالتالي تحقيق عملية التواصل بين القطاع الخاص والجامعات، فالموضوع بحاجة لدوافع وامكانيات وسياسات عامة.

- تشجيع الشراكة بين القطاع الخاص والمجتمعات المحلية بالاستفادة من المزايا النسبية للمناطق والفرص التي أتاحها قانون الإدارة المحلية 107 لعام 2011، من أجل تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار المحلي المزدوج في التعليم العالي وفي الشركات في حال توفرت البيئة الآمنة للاستثمار، وهذا يمكن أن ينعكس على التعليم لأن هذه الشركات ستوفر فرصة لاختصاصيين جدد يمكن إعدادهم عن طريق جذبهم لتلك الاختصاصات وتعريفهم بالحاجة لها بالنسبة للمجتمع وللمستقبل.

ولا يمكن إغفال دور الاتحاد الوطني لطلبة سوريا؛ ففي الفترة الأخيرة بدأ يعمل على خطوات ومبادرات جديدة، وكذلك عمله مع أشخاص متفوقين ومتميزين. وبالتالي يمكن الحديث عن إمكانية زيادة دوره للاهتمام أكثر بـ:

- مناقشة شؤون الطلاب وسياسة الاستيعاب الجامعي بإيجابياتها وسلبياتها وكيفية النهوض بها.
- تطوير هذه المناقشة بالشراكة مع الهيئات التي لها علاقة بالعملية التعليمية كمنظمة شبيبة الثورة ووزارات التربية والتعليم العالي والجهات المؤسسات الاقتصادية لما يتمتع به الاتحاد من مرونة.

المحور الثاني– الدور التنموي للجامعات والمعاهد ودورها في التماسك المجتمعي:

يعتبر الهدف الأساسي لوجود الجامعة هو تأهيل الخريجين لسوق العمل بطريقة علمية، وتأهيلهم لامتلاك المهارات المطلوبة، وخلق تواصل وتفاعل بين الجامعة و الجوار، بحيث تظهر ملامح الجامعة في المناطق المجاورة من حيوية ونشاط وتفاعل واهتمام بالبيئة، بالاضافة لإمكانية الشراكة بين الجامعة والأطراف المحلية سواء أكانت اجتماعية أم اقتصادية، بما يؤدي لكسر حالة السور الجامعي وخلق مساحة فاعلة للجامعة في المجتمع المحيط.

وهناك حاجة إلى قراءة نقدية للسياسات العمومية فيما يتعلق بسياسة الاستيعاب الجامعي ودورها في عملية التنمية، ففي كل عام تصدر قرارت باستيعاب الطلاب، وبنفس الوقت يتم الحديث عن ربط التعليم بالعملية الاقتصادية، الأمر الذي يدفع للتساؤل عن الموائمة بين الاحتياج المحلي و احتياج سوق العمل، واشراك شركاء جدد لتبني و تغيير سياسات جامعية على مستوى المناهج و على مستوى سياسة الاستيعاب و الكتاب الجامعي السكن الجامعي.

لذا فإن الدور التنموي المناط بالجامعة اليوم قبل الدخول إلى مرحلة التعافي يرتبط بمجموعة من العوامل:

- دراسة وتسويق سياسة جامعية متطورة تقوم على تلبية متطلبات سوق العمل و إعداد خريجين، وفق خطة استراتيجية تقوم على تلبية الاحتياج واستشراف المستقبل بما يضمن إحداث اختصاصات جديدة يمكن احتياجها في المستقبل.
- عقد اتفاقات بين الجامعة والجهات والمعامل الانتاجية الهدف منها تدريب الطلاب، وتمليكهم المهارة المطلوبة.
- إحداث مراكز مهنية في الجامعات، ودعوة الطلاب لزيارة تلك المراكز ليستطيعوا التعرف على الاختصاصات المطلوبة.
- دراسة كل منطقة وحاجتها من خريجي التعليم المهني أو الأكاديمي وفق ظروفها وبيئتها، والاستفادة من الميزات النسبية لكل منطقة، وفق حاجة سوق العمل، ويمكن هنا اعتماد لامركزية في التعليم "تعلم مهني مختص بالنسيج لحلب مثلا، وأخرللثروة السمكية والصناعات البحرية في الساحل، ودراسة النشاط التجاري لحلب ودمشق".
- تركيز الجامعات في الدراسات والأبحاث التي تجريها على مجتمعاتها المحلية لتحديد احتياجات هذه المجتمعات بشكل علمي مدروس، ومراقبة السياسات والبرامج التي يتم تنفيذها في هذه المحليات وفق المعايير التي تضعها الجامعات نفسها بالشراكة مع الفاعلين المحليين.
- كسر حالة السور الجامعي الذي حَوَّل الجامعات لقلاع معزولة عن المحيط، بحيث تكون تلك الجامعات مساحة للتواصل والتفاعل بين جميع الطلاب ومع المحيط، وهذا يتطلب منها أن تكون مستقلة إدارياً ومالياً وفصلها عن هيمنة القوى المسيطرة عليها والموجهة لعملها، كما يمكن الحديث هنا عن دور الجامعة في التحضير لمتطلبات مرحلة التعافي، وذلك من خلال الدراسات والأبحاث التي ذكرت آنفاً، ودراسة متطلبات وخطط التعافي ضمن المواد التي تتم مناقشتها ودراستها في الجامعة بهدف تقديم الحلول المناسبة.

التوصيات

هناك مجموعتان من التوصيات:

أ- توصيات عامة:

- ✓ وضع خطة وطنية للتعليم العالي، تنبثق منها خطط الكليات والأقسام الجامعية، ويكون من ضمنها العمل على تغيير الثقافة المجتمعية تجاه التعليم العالي.

- ✓ إعادة هيكلة الاستيعاب الجامعي من منطلق أن الحكومة منظمة وناظمة للتعليم العالي، وليس بالضرورة أن تتحمل عبء العملية برمتها. وهنا يمكن الحديث عن مفاضلات تعتمد على إمكانيات الطالب وقدراته وميوله، مع إمكانية وجود سنة تحضيرية لكل مجموعة من الفروع، تكون بمثابة تجربة وتعريف للطالب بالاختصاص ومدى انسجامه معه. أو اعتماد المقابلات لسبر امكانيات الطالب واستعداده للانخراط في الخطط التعليمية للجامعة أو المعهد، و الاختصاص الذي يرغب فيه.
- ✓ العمل على رفع سوية التعليم بكافة مراحله، وإعادة النظر بموضوع الكتب للانتقال إلى الإلمام بالحديث في مجالات التعليم، والتركيز على بناء مهارات الطالب وليس فقط معارفه النظرية، واكتشاف شغفه.
- ✓ توزيع الطلاب الذين لم يتم استيعابهم بالجامعة على المعاهد بما يتناسب وسوق العمل، وتعزيز ثقافة مجتمعية تؤمن بأهمية التعليم المهني.
- ✓ وجود ساعات تدريبية للطلاب وذلك بالتعاون بين الجامعة و الدوائر الحكومية و القطاع الخاص، بحيث يصبح لديهم خبرة تؤهلهم لسوق العمل وبشكل تشاركي، مع إمكانية تخفيض سنوات الدراسة لبعض الاختصاصات.
- ✓ المسائلة والشفافية والمرونة والتواصل بين الطلاب والجهات الادارية، وفصل الجامعات عن الجهات الوصائية، ويتصل بها حصانة الأستاذ الجامعي بما يضمن عدم خضوعه للابتزاز، أو العكس، ومعالجة مظلومية الطلاب.
- ✓ تشجيع الاستثمار المعرفي القائم على الاقتصاد و الزراعة و الصناعة، على أن لا يكون هذا الاستثمار بعيد عن الجامعة ، وربط افتتاح الاختصاص في أي منطقة بناء على الاحتياج بحيث تكون الجامعة رافعة تنموية.

ب- توصيات مرتبطة بطبيعة المرحلة

- ✓ توطين الجامعات في المناطق المختلفة والتوسع الأفقي المتوازي برفع نوعية التعليم العالي، بما يسهم بتوطين السوريين في مناطقهم أولاً، وربط السوريين ببلدهم وتشجيعهم على العودة للدراسة في جامعاتها ثانياً.
- ✓ تشجيع إقامة المزيد من الجامعات الخاصة ذات السوية العالية، من أجل زيادة التنافسية، وزيادة تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في هذا القطاع. وهنا يمكن تشجيع المغتربين على تمويل الجامعات والاستثمار فيها، ونقل الخبرات التي اكتسبوها في الخارج إلى مجتمعاتهم المحلية، والاستفادة من التجارب العالمية الناجحة في التعليم التنموي، بما يؤدي لربط المغتربين بمناطقهم المحلية من جهة وتنمية مناطقهم بحيث تصبح مولدة للدخل من جهة أخرى.

- ✓ التوسع بالاختصاصات التي تواكب المتطلبات الحالية كالبرمجيات وإعادة الاعمار، وادخال اختصاصات المستقبل في التعليم العالي كالطاقات البديلة والذكاء الصنعي بما يسد فجوة الانجاز العلمي، والتوسع في االاقسام الجامعية بشكل أكثر تخصصاً، بالاضافة لوجود هامش من الحرية للتصرف بالنسبة للطالب وإمكانية قيامه بمبادرات فردية ليستطيع المشاركة بعملية التنمية.
- ✓ إمكانية تحويل الجامعات الخاصة لهيئات غير ربحية، وفق منطق الشراكة والحوار مع المجتمع المدني والقوى الاخرى، بحيث تفعل الجامعات سلاسل القيمة في منطقتها.
- ✓ زيادة التفاعل المجتمعي في مقرات الجامعات، ومناقشة أثر التعليم العالي في المجتمعات المختلفة التي تحتضن مؤسساته، وهنا يمكن ان يلعب الاتحاد الوطني لطلبة سوريا دوراً محورياً بتفعيل دور الشباب ضمن الجامعات وضمن محيطهم الاجتماعي، بالشراكة مع الهيئات والمنظمات التربوية ومراكز ريادة الأعمال والمنظمات المختلفة لخدمة المجتمع في النهاية.

SYRIAN WEDNESDAY

الأربعاء السوري

مساحة للرأي والتنوع

حركة البناء الوطني

NATION BUILDING MOVEMENT

Syrian Nation Builders

Nearby Bader Mosque
Al-Jahezz,Damascus,Syria
Tel: +963113330665
Mob: +963968555373
www.nbmsyria.org